

شورى عمر واختيار عثمان

الدكتورة غيداء خزنة كاتبى

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم التاريخ الجامعة الأردنية



شورى عمر واختيار عثمان

جاء النص القرآني صريحاً بالدعوة للشورى "وأمرهم شورى بينهم" ^(١) والتزم الرسول (ص) بهذا التوجيه فكان يشاور أصحابه في الكثير من الأمور العامة ^(٢).

وعلى الرغم من الإشارات التي تبين أن الرسول (ص) أراد أن يكتب للأمة كتاباً لا يضلّون بعده، وإجماع المصادر الإمامية على رواية حديث الغدير ^(٣)، فلم يعرف عن الرسول (ص) أنه استخلف أحداً، أو قرر شكلاً معيناً لنظام الحكم من بعده ^(٤)، بل ترك الأمر للأمة لاختيار ما تراه مناسباً وفقاً لظروف المجتمع وتطورات الأوضاع العامة فيه.

والتزم الخلفاء الراشدون بنهج الشورى في الحكم، مع مراعاة الظروف في التطبيق. وجاء الاجتماع في سقيفة بني ساعدة بعد وفاة الرسول (ص)، وما طرح فيه من آراء ومناقشات تأكيداً على هذا النهج ^(٥).

وأشار أبو بكر في أول خطاب له بعد البيعة إلى التزامه بتطبيق الدستور الإسلامي، "كلام الله وسنة رسوله" أطيعوني ما أطعت الله ورسوله، فإن عصيت الله ورسوله فلا طاعة لي عليكم ^(٦).

وعهد أبو بكر إلى عمر بن الخطاب من بعده، وهو اختيار يتماشى مع العرف العربي، الذي يجيز للشيخ/السيد أن يعين خلفاً له في ظروف خاصة ^(٧). إلا أن أبا بكر تجاوز المفاهيم القبلية الضيقة إلى المفاهيم الإسلامية الواسعة فلم يولِ ذا قرابة ^(٨)، بل جعل الأهلية والقابلية هما معيار هذا الاختيار، "فإني ما استخلفت عليكم ذا قرابة وإنني قد استخلفت عليكم عمر" ^(٩). وقال: "واجتهدت لهم رأيي فوليت عليهم خيرهم وأقواهم عليهم وأحرصهم على ما أرشدهم" ^(١٠)، لتجنب الأمة مخاطر الفتنة والانقسام وقال:

"اللهم إني لم أرد بذلك إلا صلاحهم، وخفت عليهم الفتنة فعملت فيهم بما أنت أعلم به.." (١١).

ويُفهم من بعض الروايات أن أبا بكر شاور عدداً من الصحابة قبل العهد إلى عمر، فجاءت ردود فعلهم مختلفة بين مؤيد لهذا الاختيار أو معارض له. فقد أثنى عثمان بن عفان، وأسيد بن حضير الأوسي، وعبد الرحمن بن عوف على تسمية عمر، لشخصيته المتميزة (١٢).

وانحصرت المعارضة بعدد من المهاجرين والأنصار، ركزوا فيها على جانب واحد من شخصية عمر وهو الشدة. فقد بينت الروايات أنهم خوفوا أبا بكر من لقاء ربه لاختياره عمر نظراً لشدته، "ما تقول لربك إذا استخلفت علينا عمر، وقد عرفت فظاظته وغلظته وشدته..." (١٣).

ويبدو أن قناعة أبي بكر بعمر كانت ثابتة، إذ جاء في عهده لعمر "... إني استخلفت عليكم بعدي بن الخطاب فاسمعوا له وأطيعوا..." (١٤).

وكان عمر بن الخطاب كثير المشاورة للصحابة فيما لم يتبين فيه أمر الله ورسوله . كالتشاور في معاملة الأراضى المفتوحة مثلاً.

وعندما أثّرت مشكلة الخلافة في حياته وطلب إليه أن يستخلف، أبى ذلك، ويشير المسور بن مخرمة (ت ٦٤هـ/ ٦٨٣م) (١٥) إلى هذا الأمر فيقول: "كان عمر بن الخطاب وهو صحيح يُسأل أن يستخلف فيأبى" (١٦). ولم يستقر رأي عمر على فكرة الاستخلاف حتى طعن (١٧)، وتردد بين أن يستخلف أو أن لا يستخلف أحداً، وقلل: "إن استخلف فسنه، وإن لم أستخلف فسنه، توفي رسول الله (ص) ولم يستخلف وتوفي أبو بكر فاستخلف" (١٨).

فهو يرى أن لديه موسعة في الاقتداء بالرسول (ص) الذي لم يسم أحداً أو بأبي

بكر الذي عهد إليه بالخلافة من بعده. ولكنه في الواقع اختار اتجاهها آخر بأن جعل الخلافة شورى بين ستة من الصحابة، توفي رسول الله (ص) وهو عنهم راضٍ^(١٩)، وأكد على هذا الاتجاه بقوله "والأمر بعدي شورى"^(٢٠).

وترد روايات كثيرة، يفهم منها أن عمر جعل الخلافة شورى في ستة من الصحابة، وإنه لم يكن مطمئناً إلى أن ترشيح أحدهم يلقي قبولاً من الآخرين، وهو يعلم بأنهم يمثلون مراكز قوى في المدينة، فهم سادة القوم وقادتهم "... إنني نظرت فوجدتكم رؤساء الناس وقادتهم، ولا يكون هذا الأمر إلا فيكم"^(٢١). ويبدو أن كل واحد منهم كان يرى نفسه أهلاً لهذا المركز، ويظهر هذا واضحاً في حديث عمر "إنني لا أخاف الناس عليكم إن استقمتم، ولكني أخاف عليكم اختلافكم فيما بينكم، فيختلف الناس"^(٢٢)، كما يظهر في قول الزبير لعمر بعدما طعن: "وما الذي يبعدنا منها -يقصد الخلافة- وليئها أنت فقامت بها ولسنا دونك في قريش ولا في السابقة ولا في القرابة"^(٢٣).

ويرد تساؤل عن الظروف التي دفعت عمر بن الخطاب إلى التفكير بجعل الخلافة شورى بين ستة من الصحابة، ويفترض هنا ملاحظة الروايات لاستخلاص صورة تقريبية عن تلك الظروف.

ولعل أول رواية ترد في هذا الإطار هي رواية عمرو بن ميمون (ت ٧٥هـ/٦٩٤م)*، يشير فيها إلى حيرة عمر في اختيار خلف له، وعبر عن ذلك عندما طعن قائلاً: "من أستخلف؟ لو كان أبو عبيدة بن الجراح حياً استخلفته فإن سألتني ربي قلت: سمعت نبيك يقول أنه أمين الأمة، ولو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً استخلفته فإن سألتني ربي قلت: سمعت نبيك يقول: إن سالماً شديد الحب لله" وحين أشير عليه بعبد الله بن عمر رفض قائلاً: "... إن كان خيراً فقد أصبنا منه، وإن كان

* الإمام أبو عبيد الله المذحجي، قدم الكوفة زمن الصديق، فروى عنه وعن عمر وعلي ... الذهبي، تذكرة الحفاظ، ج ١، ص ٦٥.

شراً فشرعنا آل عمر، بحسب آل عمر أن يحاسب منهم رجل واحد ويسأل عن أمر أمة محمد". هذا وأشار عمرو بن ميمون إلى أن عمر فكر بعد إلحاح من الحاضرين أن يعهد -وأشار إلى علي- ولكنه عدل عن ذلك بقوله: "... فما أريد أن أتحمّلها حياً وميتاً"^(٢٦).

ويبين صاحب الإمامة والسياسة بأن عمر ذكر بعض الأسماء لاستخلافها، لم يكن من بينها اسم سالم، بل تضمنت أسماء شخصيات من قريش والأنصار، مثل: أبي عبيدة وخالد بن الوليد ومعاذ بن جبل^(٢٧).

ويورد ابن أعثم (ت ٣١٤هـ/ ٩٢٦م) معلومات مشابهة لمعلومات عمرو بن ميمون عن حيرة عمر في اختيار خلف له، وورد فيها أسماء معاذ بن جبل وسالم مولى أبي حذيفة وأبو عبيدة عامر بن الجراح^(٢٨).

ولفت الانتباه في روايتي عمرو بن ميمون وابن أعثم ما ذكره عمر عن سالم مولى أبي حذيفة، وهو الذي أكد أن الإمامة في قريش، وهذا ما احتج به على الأنصار يوم السقيفة بقوله "والله لا ترضى العرب أن يؤمروكم ونيبها من غيركم، ولكن العرب لا تمتنع أن تولي أمرها من كانت النبوة فيهم وولي أمورهم منهم"^(٢٩). ويظهر هذا أيضاً في إشارته إلى صهيب عند تكليفه بإمامة الصلاة: "وليصل بكم صهيب هذه الثلاثة أيام التي تشاورون فيها، فإنه رجل من الموالي لا ينازعكم أمركم"^(٣٠).

وبعد هذا، يمكن القول بأن إشارة عمر كانت إلى صحابة توفوا، سواء كانوا من قريش أو من غيرها، مما يشعر بعدم استعداده لاستخلاف أحد.

ويعطي سيف بن عمر (ت ١٨٠هـ/ ٧٩٦م) معلومات أخرى عن ظروف

* هو سيف بن عمر التميمي، كوفي، يقدم النظرة العراقية في الأساس، ويستفيد من روايات قبيلته تميم. انظر: عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٣٧.

الشوري، فيبين أنه لما طُعن عمر، وتأكد عمق إصابته، جمع العامة فقال: "أيها الناس إن الأمر اليوم في أمة محمد أمركم، أنتم شهود الأمة وأهل الشوري، فمن رضيتم به فقد رضوه، ومن اجتمعتم عليه اجتمعوا عليه... وإنكم إن تؤمروا في حياة مني أجدر أن لا تختلفوا بعدي، هل تعلمون أحداً أحق بهذا الأمر من هؤلاء الستة نفر الذين مات رسول الله (ص) وهو عنهم راض؟ قالوا: لا، قال: فإني أرى من الرأي إن تابعتموني أن نجعل ذلك بهم فيؤمروا بعضهم، فقالوا: فإننا قد رضينا ذلك وجعلناه إليهم" (٣١).

تبين هذه الرواية بأن عمر استشار الناس في اختيار الستة، وحصل على موافقتهم، وهذه الرواية مفردة، وكأنها جاءت تعبر عن نظرة الناس لهؤلاء الستة.

ويبدو أن موضوع الخلافة كان يتردد أحياناً، وربما يؤكد هذا كثرة الروايات التي تتحدث عن انطباعات عمر عن الصحابة، ومجملها تؤكد أن عمر لا يرى أن يعهد لواحد بالذات. ودلالة هذه الروايات مثل رواية عوانة بن الحكم، والواقدي، وابن عمر، أنها جاءت قبل أن يُطعن عمر، وربما في أكثر من مناسبة.

فيذكر عوانة بن الحكم (ت ١٤٧هـ / ٧٦٤م)* أن عمر علق على كل واحد من الستة بما يمنعه من تسميته للخلافة فقال: "إن أول عثمان بن عفان، أول رجلاً صالحاً في نفسه، أخاف إيثاره قراباته، وأن يغلبوه على رأيه، وأن أول علياً، أول شجاعاً نقياً على دعابة فيه، وخلق أن يحملهم على طريقة صالحة، وإن أول الزبير فوَّعة**، لقس...***، وإن أول طلحة أول رجلاً ذا بأو وكبر، وإن أول ابن عوف، أول رجلاً

* عوانة بن الحكم: إخباري كوفي، يقدم الرواية الأموية للحوادث، لم يتحيز لأحد. انظر عبد العزيز الدوري، بحث في نشأة علم التاريخ عند العرب، ص ٣٦ - ٣٧.

** وعة: يضجر ويتيرم... وحريص. ابن منظور، لسان العرب، ج ١٠، ص ٣٨٢.

*** لقس: الشره النفس الحريص على كل شيء. ابن منظور، لسان العرب، ج ٦، ص ٢٠٨.

لين الجانب، سلس القياد، فليس يصلح هذا الأمر إلا شدة في غير عفو ولن في غير ضعف...»^(٣٢).

وأوضح الواقدي (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٣م) في روايتين له انطباعات عمر عن رجال الشورى، فوصف علي في روايته الأولى بأن فيه "بطالة وفكاهة"، ووصف طلحة "بالزهو"، وعبد الرحمن بن عوف بأنه "رجل صالح على ضعف فيه"، ووصف سعداً بأنه صاحب "مقنب" وقُتِلَ، ووصف الزبير بأنه "لقس مؤمن الرضى كافر الغضب"، أما عثمان فكان يخشى منه عصبية لأهله^(٣٣).

وتضمنت رواية الواقدي الثانية تحفظات عمر على خمسة من رجال الشورى وهم: عثمان، الزبير، وطلحة، وسعد، وعبد الرحمن بن عوف دون الإشارة لعلي^(٣٤).

ويذكر ابن عباس ملاحظات عمر على رجال الشورى، فوصف علياً رجلاً فيه دعابة، ووصف الزبير بأنه وعقة لقس، ووصف طلحة بالكبرياء، وأشار إلى سعد بأنه "ليس بصاحب هذا الأمر"، ووصف عبد الرحمن بن عوف بأنه ضعيف، وأشار إلى عثمان بأنه "كلف بأقاربه" وكررها مرتين^(٣٥).

وهناك روايتان رواية لصاحب الإمامة والسياسة^(٣٦)، ورواية لابن أبي الحديد^(٣٧)، تجعل تعليقات عمر على رجال الشورى بعد أن طعن، ولا نعرف مصادر هاتين الروايتين أصلاً.

بعد هذا لا بد من الإشارة بأن انطباعات عمر عن رجال الشورى لم تكن وليدة

* الواقدي، محمد بن عمر: عرف أنه منطقي في رواياته ومنظم، وذكر ابن النديم أنه كان يتشيع. ابن النديم، الهرست، ص ٢٩١ - ٢٩٢. عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص ٣٠-٣١.

** مقنب: جماعة الخيل والفرسان، يريد أنه صاحب حرب وجيوش. ابن منظور، لسان العرب، ج ١ ص ٦٩٠.

الساعة التي طعن فيها عمر، بل هي نتاج تفكير عميق في الاستخلاف. وقد جاء قول عمر لابنه عبد الله عندما طلب منه أن يستخلف ما يؤكد ذلك "تكلتك أمك أرأيت الوليد ينشو مع الوليد وليداً، وينشو معه كهلاً، أترأه يعرف من خلقه، فقال: نعم يا أمير المؤمنين، قال: فما أنا قائل لله إذا سألتني عن أمرت عليهم، فقلت فلاناً وأنا أعلم منه ما أعلم" (٣٨).

ترد روايات، يفهم منها أن عمر كَلَم جميع أعضاء المجلس ما عدا طلحة بن عبيد الله لغيابه آنذاك.

فيذكر عبد الله بن عمر أن عمر كَلَم عبد الرحمن بن عوف فقال له: "... وإن كنت على شيء من أمر الناس يا عبد الرحمن فلا تحملن أقاربك على رقاب الناس" (٣٩). ويظهر أن هذه الرواية تنوّه بمكانة عبد الرحمن بن عوف عند عمر.

وجاء في رواية عامر بن عبد الله بن الزبير، أن عمر نوّه باسمي سعد بن أبي وقاص والزبير بن العوام، حيث قال: "... وأنتما فاتقيا الله إن وليتما شيئاً من أمور المسلمين" (٤٠). ويظهر أن هذه الرواية زبيرية إذ تدخل الزبير فيمن حادثهم عمر.

ولكن أكثر الروايات تذكر أن عمر كَلَم اثنين من رجال الشورى هما علي وعثمان.

فيذكر عمرو بن ميمون (ت ٧٥هـ/ ٦٩٤م) وكان شاهداً يوم طعن عمر، أن عمرو قال لعلي "يا علي لعل هؤلاء سيعرفون لك قرابتك من النبي (ص) وصهرك... ثم قال له: فإن وليت هذا الأمر فاتق الله فيه، ثم دعا بعثمان فقال: يا عثمان لعل هؤلاء القوم يعرفون لك صهرك من رسول الله وسنك، فإن وليت هذا الأمر فاتق الله ولا تحمل آل أبي معيط على رقاب الناس" (٤١).

ويذكر ابن أبي مليكة (ت ١١٧هـ/ ٧٣٥م) أن عمر انفرد بعلي وعثمان وطلب

منهما أن لا يحملأ أقاربهما على رقاب الناس، إن آل الأمر إليهما^(٤٢).

ويبدو من هذه الروايات أن عمر لاحظ ببعء نظره أن علياً وعثمان هما أبرز رجالات المجلس، فخصهما بالحديث.

وهكذا أقام عمر مجلساً ينسجم مع فكرة الشورى في الإسلام. ويلاحظ أن العرب عرفوا الشورى في تقاليدهم السياسية، كما تمثل في مجلس القبيلة^(٤٣)، الذي يتكون من المتنفذين ورؤساء العوائل في القبيلة لانتخاب شيخ لها^(٤٤). وعرفت مكة فكرة الملأ ومحله دار الندوة^(٤٥)، كما عرف عرب الجنوب مجالس الشورى^(٤٦)، وقد أشار القرآن الكريم إلى الملأ في سبأ، "قالت يا أيها الملأ أفتوني في أمري ما كنت قاطعةً أمراً حتى تشهدون"^{*}.

ورأى عمر بن الخطاب ضرورة تنظيم إجراءات الشورى بعدما تنبه لظهور بوادر الخلاف بين أعضاء المجلس، إذ ترد إشارات تبين أنهم اختلفوا وعلت أصواتهم في أول اجتماع لهم في حياة عمر، فنبههم عبد الله بن عمر قائلاً: "سبحان الله، إن أمير المؤمنين لم يمت بعد"^(٤٧).

وفي إشارة أخرى أن عبد الله بن عمر قال: "إن أمير المؤمنين حي بعد، خليفتان، ينظر أحدهما إلى الآخر"^(٤٨)، أو قال: "أتؤمرون وأمير المؤمنين حي"^(٤٩)، فتنبه عمر ونظم إجراءات الشورى.

ويبدو أن أول الإجراءات هو تحديد مدة التشاور بثلاثة أيام لئلا تطول المدة دون جدوى وتجنباً لأية ملاسبات.

فيذكر عمرو بن ميمون (ت ٧٥هـ / ٦٩٤م) قول عمر بهذا الشأن "... فإن مت

* النمل: ٣٢.

فتشاوروا ثلاثة أيام... ولا ياتين اليوم الرابع إلا وعليكم أمير منكم" (٥١). وأشار ابن عمر، إلى المدة، وإلى نطاق المشورة بقول عمر "شاوروا ثلاثاً...، قالوا: ومن نسلور يا أمير المؤمنين؟ قال: تشاورون المهاجرين والأنصار وسراة من هاهنا فإنكم تختارون" (٥١).

وأشار أبو مخنف (ت ١٥٧هـ / ٧٧٤م) إلى مدة التشاور (٥٢). وكذلك فعل سيف بن عمر (ت ١٨٠هـ / ٧٩٦م) (٥٣).

أما الإجراء الثاني فكان تعيين مراقبين للإشراف على اجتماعات المجلس، ولحث أعضائه على الانتهاء من الاختيار.

وتجمع الروايات أن عمر كلف أبا طلحة الأنصاري للقيام بتلك المهمة، فيذكر عمرو بن ميمون (٧٥هـ / ٦٩٤م) قول عمر بهذا الشأن "يا أبا طلحة إن الله عز وجل طالما أعز الإسلام بكم، فاختر خمسين رجلاً من الأنصار فاستحث هؤلاء الرهط حتى يختاروا رجلاً منهم" (٥٤). وقريب من ذلك ما جاء في رواية أبي مخنف (ت ١٥٧هـ / ٧٧٤م) * (٥٥)، ورواية الواقدي (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٣م) (٥٦).

وحذر عمر من الاختلاف، وشدد في مراقبة التطبيق. فيذكر عمرو بن ميمون (ت ٧٥هـ / ٦٩٤م) أن عمر حث أبا طلحة قائلاً: "... فإن اجتمع خمسة ورضوا رجلاً وأبى واحد فاشدخ رأسه -أضرب رأسه بالسيف- وإن اتفق أربعة فرفضوا رجلاً منهم وأبى اثنان، فاضرب رؤوسهما، فإن رضي ثلاثة رجلاً منهم، وثلاثة رجلاً منهم، فلن لم يرضوا بحكم عبد الله بن عمر، فكونوا مع الذين فيهم عبد الرحمن بن عوف، واقتلوا الباقيين إن رغبوا عما اجتمع عليه الناس" (٥٧).

* أبو مخنف: هو لوط بن يحيى، إخباري كوفي، يورد عادة الصورة الكوفية، وهو أميل للعوليين تجاه الأمويين. ابن النديم، الفهرست ص ١٠٥ - ١٠٦. عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص ٣٥.

ويشير أبو مخنف (ت ١٥٧هـ / ٧٧٤م) إلى صورة أخرى للإجراءات "... فإن اجتمع اثنان على رجل، واثنان على رجل، واثنان على رجل، رجعوا في الشورى، فإن اجتمعوا أربعة على واحد وأباه واحد كانوا مع الأربعة، وإن كانوا ثلاثة وثلاثة كانوا مع الثلاثة الذين فيهم ابن عوف..." (٥٨).

ويذكر الواقدي (ت ٢٠٧هـ / ٨٢٣م) صيغة أعم لإجراءات عمر بهذا الشأن "ليتبع الأقل الأكثر، فمن خالفكم فاضربوا عنقه" (٥٩). أو قال "فمن نغل بأمركم فاضربوا عنقه" (٦٠).

وهذا التباين في الروايات يشعر بأن التفاصيل لم تكن واضحة تماماً.

وتتحدث الروايات عن اجتماعات المجلس، فيذكر الميسور بن مخزومة (ت ٦٤هـ / ٦٨٣م)، أنه بعد دفن عمر، نادى عبد الرحمن بن عوف على الخمسة الحاضرين من أهل الشورى، وكانوا يريدون التوجه إلى بيوتهم، فاجتمعوا في بيت فاطمة ابنة قيس الفهري، فقال لهم: "يا هؤلاء إن عندي رأياً وإن لكم نظراً، فاسمعوا تعلّموا، وأجيبوا تفقهوا" ثم قال "... لكل أجل كتاب، ولكل بيت إمام بأمره يقومون وبنيهِ يرعون. قلدوا أمركم واحداً منكم تمشوا الهوينى وتلقوا الطلب" ثم تكلم عثمان فقال: "... لا يخرج أمرنا منا، ولا يدخل علينا غيرنا إلا من سقى الحق ونكل عن القصد، وأحر بها يا ابن عوف أن تترك وأحذر بها أن تكون إن خولف أمرك وترك دعاؤك، فأنا أول مجيب لك وداع ما دعوت ومعينك على ما أمرت..". وتكلم سعد بن أبي وقاص فقال في نهاية قوله "... وأخذت لطلحة بن عبيد الله ما ارتضيت لنفسى فأنا به كفيلى، وبما أعطيت عنه زعيم، والأمر إليك يا بن عوف، بجهد النفس وقصد النصيح..." وأخيراً تحدث علي فبين أنهم بيت النبوة ومعدن الحكمة، ثم قال "... لن يسرع أحد قبلى إلى دعوة حق وصلة رحم... اسمعوا كلامي وعوا منطقي، عسى أن تروا هذا الأمر من بعد هذا الجمع تنتضى فيه السيوف وتخان فيه العهود حتى تكونوا جماعة...".

ثم يبين المِسْوَر بن مخرجة أن عبد الرحمن تساءل عن يخرج نفسه من هذا الأمر ويوليه غيره؟ فسكتوا جميعاً، فقال عبد الرحمن: "إني أخرج نفسي وابن عمي" فرضوا جميعاً دون استثناء^(٦١). ويعلق المِسْوَر بن مخرجة قائلاً: "فوالله ما رأيت رجلاً بذقماً أشد مما بذهم به حين ولّوه أمرهم، حتى ما من رجل من الناس يبتغي عند أحد من أولئك الرهط رأياً ولا يطأ عقبه"^(٦٢).

ويبين عمرو بن ميمون (٧٥هـ / ٦٩٤م) أنه بعد دفن عمر، اجتمع رجال الشورى فكانوا خمسة لغياب طلحة، وتناقشوا طويلاً فلم يصلوا إلى قرار، وتنبه أبو طلحة الأنصاري لهذا الأمر، وكان رقيباً على اجتماعهم، فأعلمهم أنه لن يزيد مدة التشاور عن الأيام الثلاثة التي أمرهم بها عمر. وعلى إثر ذلك أخذ عبد الرحمن بن عوف المبادرة فقال "أيكم يخرج منها نفسه ويتقلدها على أن يوليها أفضلكم، فلم يجبه أحد، فقال: فأنا أنخلع منها، فوافقوا جميعاً دون تعليق، باشتناء علي الذي طلب منه موثقاً بإيثار الحق والابتعاد عن الهوى، فرضي عبد الرحمن، شريطة أن يعطوه موثيقهم جميعاً بتأييد اختياره لهم"^(٦٣).

ويذكر حميد بن عبد الرحمن (ت ٨٩ أو ٩٠هـ / ٧٠٨ أو ٧٠٩م) أن المِسْوَر أخبره أن رجال الشورى اجتمعوا للتشاور، فقال لهم عبد الرحمن بن عوف "لست بالذي أنافسكم هذا الأمر ولكنكم إن شئتم اخترت لكم منكم، فجعلوا ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف..."^(٦٤).

ويبين أبو مخنف (ت ١٥٧هـ / ٧٧٤م) إن أصحاب الشورى لم يقوموا بشيء يوم دفن عمر، فلما أصبحوا جمعهم أبو طلحة للمناظرة، فلما رأى عبد الرحمن طول مناقشاتهم دون طائل، ومحاولة كل واحد منهم دفع صاحبه عن الخلافة، قال لهم: "أنا أخرج نفسي وسعداً من الأمر على أن أختار معشر الأربعة أحداً، فقد طال التناجي وتطلع الناس إلى معرفة خليفتهم وإمامهم، واحتاج من أقام لانتظار ذلك من أهل

البلدان إلى الرجوع إلى أوطانهم، فأجابوا إلى ما عرض عليهم إلاّ علياً فإنه قال: "أنظر". ثم وافق علي بعد أن أخذ موثقاً من عبد الرحمن أن "لا يميل إلى هوى وأن يؤثر الحق ويجتهد للأمة وأن لا يحابي ذا قرابة"^(٦٥). فتعهد عبد الرحمن الالتزام بذلك.

والملاحظ أن الروايات الكوفية كرواية عمرو بن ميمون وأبي مخنف، تظهر عدم اطمئنان علي إلى إجراءات عبد الرحمن بن عوف، والتخوف من الميل إلى عثمان لأتة صهره، لكن هذه الروايات كوفية جاءت لتؤكد حق آل البيت في الخلافة.

وقال الواقدي (ت ٢٠٧هـ/ ٨٢٣م) أنه لما مات عمر جعل أصحاب الشورى أمرهم إلى عبد الرحمن بن عوف ليختار لهم^(٦٦).

أما المدائني (ت ٢٢٥هـ/ ٨٣٩م)* فاكتفى بالإشارة إلى اجتماع رجال الشورى بعد دفن عمر، ما عدا طلحة، الذي كان غائباً^(٦٧).

وبين أبو الصالح الحنفي^(٦٨) في روايته أن صهيباً صلى بالناس يومين بعد دفن عمر، فلما كان اليوم الثالث قال لهم "...اختاروا لأنفسكم فيما بينكم وإلا فقد اعتزلت الصلاة في آخر هذا اليوم كما امرني أمير المؤمنين عمر" فقام عبد الرحمن بن عوف تحت منبر الرسول (ص) فقال "يا معشر الناس على أماكنكم" ثم قال "يا معشر الناس أستم تعلمون أن عمر بن الخطاب جعل هذا الأمر في ستة؟ قالوا: بلى، قال: فإنني خارج منها ومختار لكم فما تقولون؟ قالوا: رضينا، وأقبل على علي وعثمان فقال: ما تقولان: فقالوا: رضينا"^(٦٩).

والملاحظ في هذه الرواية أنها تنفرد بالإشارة إلى أن اجتماعات الشورى كانت

* المدائني: إخباري بصري، يتميز بالدقة، ويظهر أنه يتبع أسلوب المحدثين في نقد الروايات، عبد العزيز الدوري، المرجع السابق، ص ٣٨ - ٣٩.

بالمسجد، وأن عبد الرحمن حصل على تفويض من الناس في المسجد باختيار الخليفة من بين أهل الشورى، وهذا مخالف لما قرره عمر في إجراءات الشورى.

ويتحدث صاحب الإمامة والسياسة، عن اجتماعات المجلس، فيبين أنه بعد موت عمر اجتمع القوم بحضور عبد الله بن عباس والحسن بن علي وعبد الله بن عمر، فتشاوروا لمدة ثلاثة أيام ولم يصلوا إلى شيء، فقال لهم عبد الرحمن بن عوف "هذا يوم عزم عليكم صاحبكم أن لا تتفرقوا فيه حتى تستخلفوا أحدكم، ثم قال: فأني عارض عليكم أمراً .. أن تولوني أمركم وأهب لكم نصيبي منها، وأختار لكم من أنفسكم". فوافقوا جميعاً، ثم قال لهم: "اجعلوا أمركم إلى ثلاثة منكم، فجعل الزبير أمره إلى علي، وجعل طلحة أمره إلى عثمان وجعل سعد أمره إلى عبد الرحمن بن عوف" (٧٠).

وفهم من هذه الرواية أن طلحة كان موجوداً، وتتفرد بالإشارة إلى حضور الحسن بن علي وعبد الله بن عباس، وكأنها تريد التذكير بفضل بني هاشم (٧١).

ويذكر ابن أبي الحديد (ت ٦٥٦ هـ / ١٢٥٨ م) أنه بعد دفن عمر جمع أبو طلحة رجال الشورى للتشاور، ووقف على باب البيت للمراقبة مع خمسين من الأنصار بسيوفهم. وتشاور القوم فاختلفوا، فقام طلحة ووهب حقه من الشورى لعثمان، وذلك لعلمه بأن الخلافة لا تصل إليه وعلي وعثمان موجودان، فأراد تقوية أمر عثمان وإضعاف جانب علي، ووهب الزبير حقه لعلي لأنه ابن عمه علي، ووهب سعد حقه لابن عمه عبد الرحمن وكلاهما من بني زهرة. وهذا يعني أنه لم يبق إلا ثلاثة: عبد الرحمن وعلي وعثمان، فقال عبد الرحمن لهم "أيكما يخرج نفسه من الخلافة ويكون إليه الاختيار في الاثنين الباقيين، فلم يتكلم منهما أحد، فقال عبد الرحمن: أشهدكم إنني قد أخرجت نفسي من الخلافة على أن أختار أحدهما ... " (٧٢).

إن موضوع التنازل وتكوين ثالث لا اعتبارات قبلية وشخصية، إشارات انفرد بها صاحب الإمامة والسياسة، وابن أبي الحديد، ولا نجد ما يؤكداه في الروايات الأولى.

وهكذا، أجمعت الروايات على أن أعضاء المجلس ما عدا طلحة الذي كان غائباً بأرضه بالسراة* اجتمعوا بعد دفن عمر مباشرة، فلم يصلوا إلى قرار، وربما كان ذلك لطموح كل واحد منهم، إلى أن أبدى عبد الرحمن بن عوف استعدادَه للتنازل عن حقه، فرفضوا جميعاً، وعهدوا إليه ليختار واحداً منهم. وقام عبد الرحمن بن عوف بسلسلة من المشاورات والاستفسارات، ابتدأها بأهل الشورى. فيذكر الميسور بن مخرمة (ت ٦٤هـ / ٦٨٣م) أن عبد الرحمن استدعى علياً فقال له: إن لم أبايك فمن تشير علي فقال: عثمان، وألقى على عثمان نفس السؤال، فأشار إلى علي، أما الزبير بن العوام وسعد ابن أبي وقاص فأشارا إلى عثمان^(٧٣).

ويذكر الميسور بن مخرمة في رواية أخرى له أن عبد الرحمن بن عوف خرج متخفياً لا يعرفه أحد يستطلع آراء الناس في المدينة "فما ترك من المهاجرين والأنصار وغيرهم من ضعفاء الناس إلا ويقول عثمان"^(٧٤).

ويوضح عمرو بن ميمون (ت ٦٤هـ / ٦٨٣م) تحركات عبد الرحمن بن عوف، فيبين أن عبد الرحمن خلا برجال الشورى الأربعة، علي وعثمان والزبير وسعد، كلاً على انفراد، وطرح عليهم سؤالاً واحداً "لو صرف هذا الأمر عنك فلم تحضر، ممن كنت ترى من هؤلاء الرهط أحق بالأمر"، فأشار عثمان إلى علي، وأشار علي والزبير وسعد إلى عثمان.

ثم قام عبد الرحمن باستطلاع الآراء في المدينة، فلاحظ إجماع "أصحاب رسول الله (ص) ومن وافى المدينة من أمراء الأجناد وأشرف الناس" على عثمان^(٧٥).

ويبين الليث بن سعد (١٧٥هـ / ٧٩١م) إجماع أهل الشورى على استخلاف عثمان أيضاً^(٧٦).

* السراة: أنظر ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج ٣ ص ٢٠٤ - ٥٠٢.

وبقي على عبد الرحمن بن عوف أن يحسم الأمر بين علي وعثمان، ويوضح الميسور بن مخرمة (ت ٦٤هـ/ ٦٨٣م) في روايتين له تفاصيل ما حدث. فيبين في روايته الأولى، أن عبد الرحمن بن عوف طلب من الميسور بن مخرمة في الليلة الثالثة أن يأتي إليه بعلي وعثمان، فابتدأ بعلي، ثم عثمان، وتوجهوا جميعاً إلى عبد الرحمن بن عوف، فالتفت إلى علي وعثمان وقال: "إني قد سألت عنكما وعن غيركما فلم أجد الناس يعدلون بكما، هل أنت يا علي مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر؟ فقال اللهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي. فالتفت إلى عثمان فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللهم نعم". وانطلق الثلاثة إلى المسجد فتكلم عبد الرحمن فقال: "أيها الناس، إني قد سألتكم سراً وجهرأ عن إمامكم، فلم أجدكم تعلمون بأحد هذين الرجلين، إما علي وإما عثمان، فقم إلي يا علي، فقام إليه علي ... فأخذ عبد الرحمن بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر؟ قال: اللهم لا، ولكن على جهدي من ذلك وطاقتي، ثم نادى عثمان فأخذ بيده فقال: هل أنت مبايعي على كتاب الله وسنة نبيه وفعل أبي بكر وعمر، قال: اللهم نعم..." ثم قال عبد الرحمن بن عوف: "اللهم اسمع واشهد، اللهم إني قد جعلت ما في رقبتي من ذاك في رقبة عثمان... وازدحم الناس يبايعون عثمان...." (٧٧).

ويذكر الميسور بن مخرمة في روايته الثانية، أن سعداً كلم عبد الرحمن ابن عوف فقال: "يا أبا محمد ما كان أحق بهذا الأمر منك، قال: إنك يا سعد تحب أن يقال: "ابن عمه خليفة، وإنك يا ميسور تحب أن يقال خاله خليفة" وأعلن عبد الرحمن براءته منها قائلاً: "والله لأن تؤخذ مدية ... فتوضع هاهنا.... أحب إلي من أن ألي من أمر الناس شيئاً"، وطلب من الميسور أن يأتيه بعلي وعثمان، فلما أتيا مجلس عبد الرحمن بن عوف، حمد الله ثم قال: "إني قد فليت الناس عنكما، فأشيرا علي وأعيناني على أنفسكما، هل أنت يا علي مبايعي إن وليتك هذا الأمر على سنة الله وسنة رسوله، بعهد

الله وميثاقه وسنة الماضين قبل؟ قال: لا، ولكني على طاقتي، وأعاد القول على علي ثانية، إن وليتني هذا الأمر على سنة الله وسنة رسوله وميثاقه وسنة الماضين قبل قالها عثمان في الثلاث: "ثم خرج عبد الرحمن إلى المسجد فقال لعثمان: "... إذن فبايعه على سنة الله وسنة رسوله بعهد الله وميثاقه" ويلق المسور قائلاً: "فعرفت أن خالي كان أصوب، أشكل عليه رجلان فأعطاه أحدهما وثيقة ومنعه الآخر إياها"^(٧٨).

ويذكر عمرو بن ميمون (ت ٧٥ هـ / ٦٩٤ م) أنه في الليلة التي ينتهي فيها الأجل المحدد للتشاور، وجاء عبد الرحمن بن عوف إلى منزل المسور بن مخرمة وطلب منه أن يدع الزبير وسعداً، وبدأ بالزبير فقال له "خل ابني عبد مناف وهذا الأمر" فقال: نصيبي لعلي، وقال لسعد: أنا وأنت كلاله، فاجعل نصيبك لي فاختر، قال: إن اخترت نفسك فنعم، وإن اخترت عثمان فعلي أحب إلي، أيها الرجل بايع لنفسك وأرحنا، وارفع رؤوسنا، قال: يا أبا إسحاق، إني قد خلعت نفسي منها على أن أختار، ولو لم أفعل وجعل الخيار إلي لم أردّها، ثم قال: ولا يقوم مقام أبي بكر وعمر بعدهما أحد فيرضى الناس عنه....".

وطلب عبد الرحمن من المسور بن مخرمة أن يأتيه بعلي، فلما حضر تحدث معه طويلاً "وهو لا يشك بأنه صاحب الأمر"، ثم طلب من المسور أن يأتيه بعثمان فكان "في نجيها حتى فرق بينهما أذان الصبح". ويلق عمرو بن ميمون على ذلك فيقول: "قال لي عبد الله بن عمر: يا عمرو من أخبرك أنه يعلم ما كلم به عبد الرحمن بن عوف عليا وعثمان فقد قال بغير علم، فوقع قضاء ربك على عثمان....".

ويتابع عمرو بن ميمون روايته، فيبين أن عبد الرحمن بن عوف اجتمع في المسجد بمن حضر من المهاجرين، وأهل السابقة من الأنصار، وأمراء الأجناد، فأعلمهم عن رغبة الناس بالعودة إلى أمصارهم وقد علموا اسم خليفتهم، وعلى إثر ذلك أشار عمار بن ياسر إلى علي قائلاً: "أيها الناس، إن الله عز وجل أكرمنا بنبيه

وأعزنا بدينه، فأني تصرفون هذا الأمر عن أهل بيتكم".

وصدق عمار المقداد بن الأسود. واقترح ابن أبي سرح اسم عثمان، وصدقه عبد الله بن أبي ربيعة. وخاف سعد بن أبي وقاص من افتتان الناس وطلب من عبد الرحمن الإسراع في الأمر، فدعا عبد الرحمن علياً فقال "عليك عهد الله وميثاقه لتعملن بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الخلفيتين من بعده؟ قال: أرجو أن أفعل وأعمل بمبلغ علمي وطاقتي، ودعا عثمان فقال له مثل ما قال لعلي: قال: نعم، فبايعه....." (٧٩).

وقول علي كما جاء في الرواية يعني أنه يلتزم بسنة الله ورسوله ما استطاع، ويجتهد في سيرة الخلفيتين أبو بكر وعمر بن الخطاب.

ويذكر حميد بن عبد الرحمن (ت ٨٩ أو ٩٠ هـ / ٧٠٨ أو ٧٠٩ م) عن المسور بن مخرمة، أن عبد الرحمن طلب من المسور أن يأتيه برجال من المهاجرين للنشاور معهم، كما طلب أن يأتيه بعلي ثم عثمان، فكان عثمان "آخر من ناجى وآخر من دعا". ثم دعا من كان حاضراً من المهاجرين من قريش، وأهل السابقة من الأنصار وأمراء الأجناد فقال لهم "أما بعد، يا علي، فإني قد نظرت في الناس فلم أرهم يعدلون بعثمان بن عفان، ... ثم أخذ بيد عثمان فقال: نبايعك على سنة الله وسنة رسوله وسنة الخلفيتين بعده، فبايعه عبد الرحمن وبايعه الناس...." (٨٠).

ويبين أبو مخنف (ت ١٥٧ هـ / ٧٧٤ م)، أن عبد الرحمن بن عوف أخذ بيد علي فقال له "عليك عهد الله وميثاقه إن بايعتك أن لا تحمل بني عبد المطلب على رقاب الناس، ولتسيرن بسيرة رسول الله (ص).... فقال علي: لا أحمل عهد الله وميثاقه على ما لا أدركه ولا يدركه أحد، من ذا يطيق سيرة رسول الله (ص)، ولكني أسير من سيرته بما يبلغه الاجتهاد مني... ثم أحلف عثمان وأخذ عليه العهود والمواثيق أن لا يحمل بني أمية على رقاب الناس، وعلى أن يسير بسيرة رسول الله (ص) وأبي بكر وعمر لا يخالف شيئاً من ذلك فحلف له. ثم إن عبد الرحمن عاد إلى علي فأخذ بيده

وعرض عليه أن يحلف تلك اليمين... فقال علي: عليّ الاجتهاد، وعثمان يقول: نعم فبايعه عبد الرحمن... وبايعه أصحاب الشورى....^(٨١).

وينفرد سيف بن عمر (ت ١٨٠هـ - ٧٩٦م) بالقول أن عبد الرحمن اجتمع برجال الشورى رجلاً رجلاً فأشار كل منهم إلى عثمان، أما عثمان نفسه فإنه أشار إلى علي، ثم تكلم عبد الرحمن فقال: "أنشدكم الله، هل تعلمون أن رسول الله (ص) قال: ليؤمكم أقرؤكم، فإن كانوا في القراءة سواء فأفقههم، فإن كانوا سواء فأسنهم؟ قالوا: نعم، قال: هل تعلمون هذا اجتمع في أحد منكم غير عثمان؟ فبايعوه، فبايعوه..."^(٨٢).

هذه رواية غريبة، لأن عثمان إن تقدم في السن، فإن علياً معروفٌ بفقّهِه وعلمه الغزير، ولأن الرواية تجعل علياً يتخلّى عن حقه دون سبب، كما أنها وحدها تشير إلى الحديث.

ويبين أبو صالح الحنفي الكوفي، أن عبد الرحمن بن عوف طلب من علي وعثمان أن يبسطا أيديهما، فقال لعلّي: "يا أبا الحسن إن صار هذا الأمر إليك أتسير سير صاحبك؟ قال: نعم، فأعاد القول على علي فقال مثل قوله الأول" وقال لعثمان: فقال: نعم، قال في أخي هذا وأوصى إلى عثمان. فقال عبد الرحمن: معاشر الناس أستم راضين بأحد هذين، أيهما بايعتموه؟ فقال علي: "أشهد لن يبايعني ولن يبايع إلا عثمان.....". ثم قال: "... ولنن فعلتم لأسمعن ولأطيعن" فضرب على كفه بالبيعة فكانت أول كف وقعت على يد عثمان^(٨٣).

هذه رواية كوفية فيها نظر، لأنها لا تعطي سبباً للاختيار، وتضعف موقف عبد الرحمن بن عوف.

اتجهت عامة الروايات، باستثناء رواية واحدة وهي رواية سيف بن عمر إلى أن اختيار عثمان حُسم بموافقة بالسير على كتاب الله، وسنة رسوله، واتباعه سيرة الخلفتين من بعده. أما علي الذي عُرِف بفقّهِه وسعة علمه فأشار إلى الاجتهاد وفقاً

للظروف، وهذا التوجه قد يثير شيئاً من التساؤل عند البعض. ولكن يبدو أن وراءه أسباباً يتعلق بعضها بعلي والبعض الآخر بعثمان. ومن هذه الأسباب ما قيل عن مشاركة علي في غزوات عديدة أورثت ضغائن عليه^(٨٤). وكانت هناك فكرة التخوف من استئثار بني هاشم بالخلافة وحجبها عن بقية قريش، أحد أسباب الاتجاه إلى عثمان، وقد أشار علي صراحة إلى هذا الأمر، فقال للمقداد ابن الأسود ".... إن الناس ينظرون إلى قريش، وقريش تنظر إلى بيتها فتقول إن وليّ عليكم بنو هاشم لم تخرج منهم أبداً، وما كانت في غيرهم من قريش تداولتموها بينكم"^(٨٥).

أما الأسباب الخاصة بعثمان فربما كان أبرزها عامل السن، حسب التقاليد عند العرب عامة، وعثمان شيخ بني أمية^(٨٦) وهنا يرد احتمال قيام الأمويين بنشاط مكثف لصالح عثمان^(٨٧)، فنجحوا في التأثير على الناس.

وهكذا تمت بيعة عثمان، فاستقبل بخلافته المحرم من سنة ٢٤هـ / ٦٤٥م (٨٨). وأقبل طلحة في اليوم الذي تمت فيه البيعة، فبايع عثمان أسوة بقريش والناس (٨٩).

الحواشي

- ١- القرآن الكريم. الشورى ٣٨.
- ٢- ابن هشام، أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٨هـ — ٨٣٣م)
- السيرة النبوية، أربعة أجزاء، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهرسها مصطفى السقا، إبراهيم الأبياري، عبد الحفيظ شلبي، ط٢، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٣٧٥هـ — ١٩٥٥م. ج ٢ ص ٦١٤ — ٦١٥.
- وسيشار إليه على النحو التالي: ابن هشام، السيرة.
- ٣- ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع (ت ٢٣٠هـ / ٨٤٤م)
- الطبقات الكبرى، (٩ مجلدات، دار صادر، بيروت، د.ت. ج ٢ ص ٢٢٦.
- وسيشار إليه على النحو التالي: ابن سعد، الطبقات.
- المفيد، محمد بن النعمان العكبري (ت ٣١٤هـ).
- الإرشاد، المكتبة الحيدرية، النجف، ١٩٦٢م، ص ١.
- الطوسي، محمد بن الحسن بن علي (٤٦٠هـ)، تلخيص الشافي، تحقيق حسين صادق، بحر العلوم، مطبعة الآداب، النجف، ص ١٠ — ١٥.
- الموسوي، إبراهيم، عقائد الإمامية الاثنا عشرية، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، العراق، ١٣٨٧هـ، ص ٧٢ فما بعدها.
- ٤- ابن سعد، الطبقات، ج ٢ ص ٢٢٦.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ — ٨٩٢م).

أنساب الأشراف، الجزء الأول، تحقيق محمد حميد الله، يخرجه معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية، دار المعارف، مصر، ١٩٥٩م، ج ١ ص ٥٤١. وسيشار إليه على النحو التالي: البلاذري، أنساب.

٥- ابن سعد، الطبقات، ج ٣ ص ١٨٢، البلاذري، أنساب، ج ١ ص ٥٨١.

اليقوبي، أحمد بن واضح (ت ٢٨٤هـ / ٨٩٧ م) تاريخ اليعقوبي، جزءان، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٦٠، ج ٢ ص ١٢٣.

وسيشار إليه على النحو التالي: اليعقوبي، تاريخ.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ / ٩٢٢م)

تاريخ الرسل والملوك، (١٠) أجزاء، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ج ٣ ص ٢٠٢-٢٠٥، ٢١٩-٢٢٠.

وسيشار إليه على النحو التالي: الطبري، تاريخ.

ابن أعمم الكوفي، أحمد (ت ٣١٤هـ / ٩٢٦م).

كتاب الفتوح، (٨) أجزاء، تحقيق محمد عبد المعين خان، نشر مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، ط١، ١٩٦٨م، ج ١ ص ٥.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن أعمم، الفتوح.

القلقشندي، أحمد بن علي بن أحمد (ت ٨٢١هـ / ١٤١٨م)

مآثر الإنفاقة في معالم الخلافة، (٣) أجزاء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٤م، ج ١ ص ٣٨، ٤٠، ٤١.

وسيشار إليه على النحو التالي: القلقشندي، مآثر.

٦- الطبري، تاريخ، ج ٣ ص ٢٢٤.

- ٧- جواد علي، **المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام**، (١٠) أجزاء، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٦م، ج ٥ ص ١٩٤.
- وسيشار إليه على النحو التالي: جواد علي، **المفصل**.
- ٨- جواد علي، **المفصل**، ج ٥ ص ١٩٤.
- ٩- الطبري، **تاريخ**، ج ٣ ص ٤٢٨.
- ١٠- ابن سعد، **الطبقات**، ج ٣ ص ٢٠٠.
- أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت ٢٩٧هـ / ٩٠٩م).
- كتاب **الخراج**، اعتمد في هذه الطبعة على نسخة مخطوطة في الخزانة التيمورية رقم ٦٧٤ فقه، مع معارضتها بطبعة بولاق سنة ١٣٠٢ هـ. دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م، ص ١٣.
- وسيشار إليه على النحو التالي: أبو يوسف، **الخراج**.
- ١١- ابن سعد، **الطبقات**، ج ٢ ص ٢٠٠.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (ت ٥٩٧هـ / ١٢٠٠م)
- مناقب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب**، تحقيق زينب إبراهيم القاروط، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م، ص ٥٥.
- وسيشار إليه على النحو التالي: ابن الجوزي، **مناقب**.
- ١٢- ابن سعد، **الطبقات**، ج ٣ ص ١٩٩.
- البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)
- أنساب الأشراف** (الشيخان أبو بكر الصديق وعمر بن الخطاب وولدهما
- تحقيق إحسان صدقي العمدة، ط١، مؤسسة الشراع العربي، الكويت، ١٩٨٩م، ص ١٦٤.

وسيشار إليه على النحو التالي: البلاذري، أنساب - الشيخان.

ابن الجوزي، مناقب ص ٥٤.

١٣- البلاذري، أنساب - الشيخان ص ١٤٧، أبو يوسف، الخراج، ص ١١.

١٤- ابن سعد، الطبقات، ج ٣ ص ٢٠٠.

مصعب الزبيري، أبو عبد الله مصعب بن عبد الله (ت ٢٣٦هـ / ٨٥٠م)

كتاب نسب قریش، تصحيح وتعليق أ. ليفي بروفنسال، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٦م، ص ١٠٤.

وسيشار إليه على النحو التالي: مصعب الزبيري، نسب.

الطبري، تاريخ، ج ٣ ص ٤٢٩.

ابن عساکر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت ٥٧١هـ / ١١٧٥م) تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، (عثمان بن عفان). تحقيق سكيئة الشهابي، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٨٤م، ص ١٧٦، ١٧٧.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن عساکر، تاريخ (عثمان بن عفان).

١٥- ابن تيمية، أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحليم الحراني الدمشقي (ت ٧٢٨هـ / ١٣٢٧م)

منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، (٤) أجزاء، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، د. ت، ج ٣ ص ١٦٣.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن تيمية، منهاج.

١٦- أبو يوسف، الخراج، ص ٢٦، ٢٨، ابن عساکر، تاريخ، ج ١ ص ٥٨٢.

ابن رجب، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت ٧٩٥هـ / ١٣٩٢م)
كتاب الاستخراج لأحكام الفراج، دراسة وتحقيق محمد إبراهيم الناصر، (د.م:
د.ن) ١٤١٢ هـ / ص ٩٤.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن رجب، الاستخراج.

١٧- المزي، جمال الدين أبو الحجاج يوسف (ت ٧٤٢هـ / ١٣٤١م)
تهذيب الكمال في أسماء الرجال، (٣٥) جزءاً، تحقيق بشار عواد معروف،
ط٢، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٣ - ١٩٩٢م. ج ٢٧ ص ٥٨١ - ٥٨٣.

وسيشار إليه على النحو التالي: المزي، تهذيب.

الزركلي، خير الدين، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من
العرب والمستعربين والمستشرقين، (٨) أجزاء، ط٦، دار العلم للملايين،
١٩٨٤م، ج ٧ ص ٢٢٥.

وسيشار إليه على النحو التالي: الزركلي، الأعلام.

١٨- ابن سعد، الطبقات، ج ٣ ص ٦١

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ / ٨٩٢م)
كتاب جمل من أنساب الأشراف (بنو أمية - بنو عبد شمس)، (١٣) جزءاً،
حققه وقدم له سهيل زكار، رياض زركلي، بإشراف مكتب البحوث
والدراسات، ط١، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٧ هـ /
١٩٩٦ م، ج ١ ص ١٢٣.

وسيشار إليه على النحو التالي: البلاذري، أنساب (بنو أمية - بنو عبد شمس).

ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٠.

١٩- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله الدمشقي (ت ٥٧١ هـ -
١١٧٥م)

تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها (بعض المجلد الثاني والخمسين والمجلد الثالث والخمسون) (عمر بن الخطاب) تحقيق سكينه الشهابي، مؤسسة الرسالة، ص ٣٧٢.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب)

٢٠- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٣٤٩، الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٧.

٢١- البلاذري، أنساب (بنو أمية، بنو عبد شمس)، ج ٦ ص ١١٩، ١٢٣، الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٨، ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٠، ابن الجوزي، مناقب، ص ٢١٤، ٢١٩.

٢٢- البلاذري، أنساب (بنو أمية- بنو عبد شمس) ج ٦ ص ١١٩.

٢٣- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٨، ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب) ص ٣٧٩.

٢٤- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٢٨، المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

٢٥- ابن أبي الحديد، عز الدين أبي حامد عبد الحميد بن هبة الله (ت ٦٥٦ هـ) / (١٢٥٨ م).

كتاب نهج البلاغة، (٤) أجزاء، جمع الشريف الرضي، ومعه شرح ابن أبي الحديد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩١١، ج ١ ص ٦٢.

وسيشار إليه على النحو التالي: ابن أبي الحديد، نهج.

٢٦- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٧- ٢٢٨.

٢٧- ابن قتيبة (منسوب)، عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٠ هـ / ٨٨٣ م)

الإمامة والسياسة، جزءان، تحقيق طه محمد الزيني، مؤسسة الحلبي وشركاه

للنشر والتوزيع، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ١٣٧٨ هـ / ١٩٦٧ م.

ج ١ ص ٢٨.

وسيشار إليه على النحو التالي: صاحب الإمامة والسياسة.

٢٨- ابن أعثم، الفتوح، ج ٢ ص ٨٦-٨٧.

٢٩- الطبري، تاريخ، ج ٣ ص ٢٢٢.

وانظر: الباقلاني، الإمام أبي بكر محمد بن الطيب (ت ٤٠٣ هـ / ١٠١٢ م).

التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة، ضبطه

وقدم له وعلق عليه: محمود محمد الخضير، ومحمد عبد الهادي أبو ريدة،

دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٤٧، ص ٢٠٤.

وسيشار إليه على النحو التالي: الباقلاني، التمهيد.

٣٠- صاحب الإمامة والسياسة، ج ١ ص ٢٨.

٣١- سيف بن عمر التميمي (ت ١٨٠ هـ / ٧٩٦ م)

كتاب الردة والفتوح وكتاب الجمل ومسير عائشة وعلي، تحقيق وتقديم قاسم

السامرائي، ط ٢، دار أمية للنشر والتوزيع، الرياض، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م،

ص ٤-٥.

وسيشار إليه على النحو التالي: سيف بن عمر، الردة والفتوح.

٣٢- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٢٢٨، انظر: مناقشات الباقلاني، التمهيد، ص

٢٠٥-٢٠٨.

٣٣- البلاذري، أنساب (بنو أمية - بنو عبد شمس) ج ٦ ص ١٢٠-١٢١.

٣٤- المصدر نفسه ج ٦ ص ١٢١.

- ٣٥- ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب) ص ٣٧٦-٣٧٧.
- ٣٦- صاحب الإمامة والسياسة، ص ٢٩.
- ٣٧- ابن أبي الحديد، نهج، ج ١ ص ٦٢.
- ٣٨- ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب) ص ٣٧٤.
- ٣٩- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٣٥١.
- ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب) ص ٣٧٦.
- ٤٠- ابن عساكر، تاريخ (عمر بن الخطاب) ص ٣٧٥.
- ٤١- ابن سعد، الطبقات، ج ٣ ص ٣٤١.
- البلاذري، أنساب (بنو أمية - بنو عبد شمس) ج ٦ ص ١٢٠، ١٢٢.
- وانظر: صاحب الإمامة والسياسة، ج ١ ص ٢٩.
- ٤٢- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨١.
- ٤٣- جواد علي، المفصل، ج ٥ ص ٢٢٦، ٢٢٩.
- خالد العسلي، الشورى في العرف القبلي، الشورى في مكة قبل الإسلام، الشورى في الإسلام، منشورات المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م، ص ١٥، ٢١.
- ٤٤- عبد العزيز الدوري، النظم الإسلامية، طبعة جديدة منقحة، بيت الحكمة، جامعة بغداد، ١٩٨٨، ص ١٤.
- وسيشار إليه على النحو التالي: عبد العزيز الدوري، النظم.
- عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ صدر الإسلام، ط ٣، دار المشرق، بيروت، ١٩٨٤، ص ٩٤.

- ٤٥- الجاحظ، عمرو بن عمر (ت ٢٥٥ هـ - ٨٦٨ م)
 كتاب الحيوان، (٧) أجزاء، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط٣،
 المجمع العلمي العربي الإسلامي، بيروت، مكتبة مصطفى البابي الحلبي،
 القاهرة، ١٩٥٨ - ١٩٦٩ م، ج ٢ ص ٩٤.
- وسيشار إليه على النحو التالي: الجاحظ الحيوان.
- ٤٦- جواد علي، المفصل، ج ٥ ص ٢٢٦، ٢٢٩، ٢٣٢.
- ٤٧- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٩.
- ٤٨- ابن عساکر، تاريخ (عمرو بن الخطاب) ص ٣٧٩.
- ٤٩- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٣٥١.
- ٥٠- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٩.
- ٥١- ابن عساکر، تاريخ (عمرو بن الخطاب) ص ٣٧٩.
- ٥٢- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٣.
- ٥٣- سيف بن عمر، الردة والفتوح، ص ٥.
- ٥٤- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٩.
- ٥٥- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٣.
- ٥٦- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٣٧٧.
- ابن عساکر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٧.
- ٥٧- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٢٩.
- وانظر: صاحب الإمامة والسياسة، ص ٢٩.
- ابن أبي الحديد، نهج، ج ١ ص ٦٢-٦٣.

- ٥٨- البلاذري، أنساب، بنو أمية- بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٤.
- ٥٩- المصدر نفسه، ج ٦ ص ١٢٢.
- ٦٠- المصدر نفسه، ج ٦ ص ١٢٢.
- ٦١- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٤-٢٣٧.
- ٦٢- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٢-١٨٣.
- ٦٣- الطبري، تاريخ، ص ٢٣٠-٢٣١.
- ٦٤- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٢.
- ٦٥- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٦-١٢٧.
- ٦٦- المصدر نفسه، ج ٦ ص ١٢٥.
- البلاذري، أنساب (الشيخان) ص ٣٧٧-٣٧٨.
- وانظر: ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٧.
- ٦٧- ابن كثير، اسماعيل بن عمر (ت ٧٧٤هـ - ١٣٧٢م).
- البداية والنهاية، (١٤) جزءاً، ط ٢، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٨م، ج ٧ ص ١٤٥.
- وسيشار إليه على النحو التالي: ابن كثير، البداية.
- ٦٨- أبو صالح الحنفي، هو عبد الرحمن بن قيس الكوفي. تابعي، ثقة.
- انظر، ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج ٦ ص ٢٥٦-٢٥٧.
- ٦٩- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٦.
- ٧٠- صاحب الإمامة والسياسة، ج ١ ص ٣٠.
- ٧١- قارن: جاء في رواية عمرو بن ميمون، أن سعد بن أبي وقاص منع عمرو ابن

العاص والمغيرة بن شعبة من الاقتراب من اجتماعات الشورى.

انظر: الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٠.

٧٢- ابن أبي الحديد، نهج، ج ١ ص ٦٣.

٧٣- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٧.

وانظر: ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٢.

٧٤- صاحب الإمامة والسياسة، ج ١ ص ٣٠.

٧٥- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣١.

٧٦- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٢.

٧٧- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٧-٢٣٨.

وانظر: ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٤.

٧٨- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٤-١٨٥.

٧٩- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٢-٢٣٣.

٨٠- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٣.

٨١- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٧-١٢٨.

٨٢- سيف بن عمر، الردة والفتوح، ص ٥-٦.

٨٣- ابن عساكر، تاريخ (عثمان بن عفان) ص ١٨٦-١٨٧.

٨٤- ابن أبي الحديد، نهج، ج ١ ص ٦٣.

٨٥- الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٣.

٨٦- المصدر نفسه، ج ٤ ص ٢٣١.

Levi Della Vida, Othman, E.1, vol: v1, p: 1008 -٨٧

وانظر: عبد العزيز الدوري، النظم، ص ٣٤.

سمير محمود حمدان، الخلافة، نشأتها وتطورها في المدينة زمن الراشدين،

رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، ١٩٧٥، ص ٦٠.

٨٨- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٩.

الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ١٩٣، ٢٤٢.

٨٩- البلاذري، أنساب، بنو أمية - بنو عبد شمس، ج ٦ ص ١٢٥.

الطبري، تاريخ، ج ٤ ص ٢٣٣-٢٣٤.

